

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

فصل : و أما واجبات الحج فخمسة .

فصل : و أما واجبات الحج فخمسة السعي بين الصفا والمروءة بمزدلفة و رمي الجمار و الحلق أو التقصير و طواف الصدر و أما السعي فالكلام فيه مواضع في بيان صفتة و في بيان قدره و في بيان ركته و في بيان شرائط جوازه و في بيان السنة و في بيان وقته و في بيان حكمه إذا تأخر عن وقته .

أما وقت فقد قال أصحابنا : إنه واجب و قال الشافعى : أنه فرض حتى لو ترك الحاج خطوة منه و أتى أقصى بلاد المسلمين يأمر بأن يعود إلى ذلك الموضع فيمضى قدمه عليه و يخطو تلك الخطوة و قال بعض الناس ليس بفرض و لا واجب و احتاج هؤلاء بقوله عز و جل : { فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما } و الكلمة جناح لا تستعمل في الفرائض والواجبات و يدل عليه قراءة أبي { فلا جناح عليه أن يطوف بهما } .

و احتاج الشافعى بما روى عن صفية بنت فلان أنها سمعت إمرأة سالت رسول الله A عن ذلك فقال : [إن الله تعالى كتب عليكم السعي بين الصفا والمروءة] أي فرض عليكم إذا الكتابة عبارة عن الفرض كما في قوله تعالى : { كتب عليكم الصيام } و { كتب عليكم القصاص } و غير ذلك .

ولنا : قوله عز و جل : { و على الناس حج البيت } و حج البيت هو زيارة البيت لما ذكرنا فيما تقدم فظا هر يقتضي أن يكون طواف الزيارة هو الركن لا غير إلا أنه زيد عليه الوقوف بعرفه بدليل فمن أدعى زيادة السعي فعليه الدليل و قول النبي A [الحج عرفة] فظا هر يقتضي أن يكون الوقوف بعرفة كل الركن إلا أنه زيد عليه طواف الزيارة فمن أدعى زيادة السعي فعليه الدليل .

و عن عائشة B عنها أنها قالت : [ما تم حج أمرى فقط إلا بالسعي] و فيه إشارة إلى أنه واجب و ليس بفرض لأنها وصفت الحج بدونه بالنقصان وفوت الواجب هو الذي يوجب النقصان فأما فوت الفرض فيوجب الفساد و البطلان و لأن الفرضية إنما ثبتت بدليل مقطوع به و لا يوجد ذلك في محل الاجتهاد إذا كان الخلاف بين أهل الديانة .

و أما الآية المراد منها رفع الجناح على الطواف بهما مطلقا بل على الطواف بهما لمكان الأصنام التي كانت هنالك لما قيل إنه كان بالصفا صنم و بالمروءة صنم و قيل كان بين الصفا و المروءة أصنام فترجوا عن الصعود عليهما و السعي بينهما احترازا عن التشبيه بعبادة الأصنام و التشبيه بأفعال الجاهلية فرفع الله عنهم الجناح بالطواف بهما أو بينهما مع كون

الأصنام هنالك .

و أما قراءة أبي بره فيحتمل أن تكون لا صلة زائدة معناه لا جناح عليه أن يطوف بينهما لأن لا قد تزداد في الكلام صلة كقوله تعالى : { ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك } معناه أن تسجد فكان كالقراءة المشهورة في المعنى .

و أما الحديث فلا يصح تعلق الشافعي به على زعمه لأنه قال روى صفية بنت فلان فكانت مجهولة لا تدري من هي و العجب منه أن يأبى مرة قبول المراسيل لتوهم الغلط و يحتاج بقول امرأة لا تعرف و لا يذكر اسمها على أنه إن ثبت فلا حجة له فيه لأن الكنية قد تذكر و يراد بها الحكم قال الله تعالى : { و أولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله } أي في حكم الله و قال عز وجل : { كتب الله عليكم } أي حكم الله عليكم فإن أريد بها الأول تكون حجة و إن أريد بها الثاني لا تكون حجة لأن حكم الله تعالى لا يقتصر على الفريضة بل الوجوب و الانتداب و الإباحة من حكم الله تعالى فلا يكون حجة مع الاحتمال أو نحملها على الوجوب دون الفرضية توفيقاً بين الدلائل صيانة لها عن التناقض .

و إذا كان واجباً فإن تركه لعذر فلا شيء عليه و إن تركه عذر لزمه دم لأن هذا حكم ترك الواجب في هذا الباب أصله طواف المدر و أصل ذلك ما روی عن النبي ﷺ أنه قال : [من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف] و رخص للحاicien بخلاف الأركان فإنها لا تسقط بالعذر لأن ركن الشيء ذاته فإذا لم يأت به فلم يوجد الشيء أصلاً كأركان الصلاة بخلاف الواجب ولو ترك أربعة أشواط بغير عذر فعليه دم .

و الأصل أن كل ما وجب في جمعية دم في أكثره دم أصله طواف المدر الجمار ولو ترك ثلاثة أشواط أطعم لكل شوط نصف صاع من بر مسكونا إلا أن يبلغه ذلك دماً فله الخيار و الأصل في ذلك أن كل ما يكون في جمعية دم يكون في أقله صدقة لما ذكر إن شاء الله تعالى ولو ترك الصعود على الصفا و المروءة يكره له ذلك و لا شيء عليه لأن الصعود عليهم سنة فيكره تركه ولو ترك لا شيء عليه كما لو ترك الرمل في الطواف